

مؤتمر نزع السلاح

الهيئة الفرعية ١: وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي

تقرير

(اعتمد في الجلسة العامة ١٤٧٠ المعقودة في ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨)

١- اعتمد مؤتمر نزع السلاح، في قراره CD/2119، الصادر في الجلسة العامة ١٤٤٢ المعقودة في ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٨، إنشاء هيئتين فرعيتين، وفقاً للفقرة ٢٣ من نظامه الداخلي، تضطلع الأولى ببنود جدول الأعمال من ١ إلى ٤، وأخرى تضطلع ببنود جدول الأعمال ٥ و ٦ و ٧، ويمكنهما النظر أيضاً في مسائل ناشئة ومسائل أخرى ذات صلة بالأعمال الموضوعية للمؤتمر.

٢- وستتابع الهيئتان الفرعيتان في عملهما المجالات التالية وغيرها من المجالات التي وافقتا عليها، وفقاً للنظام الداخلي: (أ) التوصل إلى تفاهم بشأن المجالات المشتركة في مؤتمر نزع السلاح آخذة في الاعتبار جميع الآراء والمقترحات ذات الصلة في الماضي والحاضر والمستقبل؛ (ب) تعميق المناقشات الفنية وتوسيع مجالات الاتفاق بطرق منها مشاركة الخبراء المعنيين، وفقاً للنظام الداخلي؛ (ج) النظر في اتخاذ تدابير فعالة، بما فيها الصكوك القانونية من أجل المفاوضات.

٣- وفي القرار CD/2126 الذي اعتمد في الجلسة ١٤٥٥ بتاريخ ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٨، قرر مؤتمر نزع السلاح تعيين سعادة السيد حسن كليب، سفير إندونيسيا، منسقاً للهيئة الفرعية ١ - وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي.

٤- وعملاً بمرفق المقرر نفسه، عُقدت اجتماعات الهيئة الفرعية ١ في ٢٥ حزيران/يونيه بعد الظهر و ٢٦ حزيران/يونيه بعد الظهر، و ٣١ تموز/يوليه بعد الظهر، و ٢ آب/أغسطس قبل الظهر وبعد الظهر، و ٣ آب/أغسطس قبل الظهر، و ٩ آب/أغسطس بعد الظهر.

٥- ووفقاً للفقرة ٥ من المقرر CD/2119، قرر مؤتمر نزع السلاح أيضاً أن يقدم منسق كل هيئة فرعية تقرير التقدم المحرز والمتفق عليه إلى مؤتمر نزع السلاح، عن طريق الرئيس، من أجل اعتماده وإبرازه على النحو الواجب في التقرير السنوي لمؤتمر نزع السلاح الذي يُقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة. ويُقدم هذا التقرير عملاً بذلك المقرر.



- ٦- وركزت الدورة الأولى للهيئة الفرعية ١ على تعميق المناقشة الفنية بشأن الحالة الراهنة للمسائل الهامة المتصلة بوقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي. وقدم الدكتور جون بوري، رئيس البحوث، والدكتور جون كينغ، زميل باحث في معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح عرضاً عن هذه المسألة، أعقبه مناقشة تفاعلية.
- ٧- وركزت الدورات الأربع اللاحقة للهيئة الفرعية ١ على مجالين من مجالات العمل، وفقاً للقرار CD/2119 وهي: التوصل إلى تفاهم بشأن المجالات المشتركة في مؤتمر نزع السلاح آخذة في الاعتبار جميع الآراء والمقترحات ذات الصلة في الماضي والحاضر والمستقبل؛ والنظر في اتخاذ تدابير فعالة، بما فيها الصكوك القانونية من أجل المفاوضات. وكُرسَت الدورتان الأخيرتان للهيئة الفرعية ١ للمناقشات والاعتبارات الواردة في التقرير.
- ٨- وأكدت الوفود التزامها المشترك بإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. لكن لا تزال هناك اختلافات في السبل والوسائل الكفيلة بتحقيق ذلك. وعلى الرغم من هذه الاختلافات، اعتبرت الوفود أن المداولات التي أجرتها الهيئة الفرعية ١ كانت معمقة ومفيدة.
- ٩- وخلال الدورتين، أثارت الوفود و/أو ناقشت مسائل مختلفة في إطار الهيئة الفرعية ١.
- ١٠- ووفقاً للتكليف الوارد في المقرر CD/2119، أعد المنسق وقدم مشروع تقرير يتضمن النقاط الرئيسية المنبثقة عن دورات الهيئة الفرعية ١. ومع ذلك، ونظراً لوجود تباين في آراء ومواقف الدول الأعضاء، ثمة حاجة إلى مزيد من العمل لتعزيز التقارب بين المواقف المختلفة وتضييق الفجوات بشأن القضايا المتصلة بوقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي في مؤتمر نزع السلاح.
- ١١- ولذلك، يمكن أن تتواصل المناقشات حول مسألة وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي خلال دورة عام ٢٠١٩ لمؤتمر نزع السلاح.
- ١٢- ويتضمن مرفق هذا التقرير أفكاراً للمنسق بشأن المداولات التي جرت خلال دورات الهيئة الفرعية ١. ويعكس المرفق فقط فهم المنسق لمختلف الآراء والمنظورات والمواقف المعرب عنها خلال المناقشات وهو يقع ضمن مسؤوليته الشخصية، ودون المساس بأي موقف من مواقف الدول الأعضاء.

الأفكار الشخصية لمنسق الهيئة الفرعية ١ التابعة لمؤتمر نزع السلاح بشأن وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي

ألف - تعميق المناقشات الفنية وتوسيع مجالات الاتفاق بطرق منها مشاركة الخبراء المعنيين، وفقاً للنظام الداخلي

١ - من أجل تعميق المناقشات التقنية، استمعت الهيئة الفرعية ١ إلى عرض قدمه معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح بشأن الحالة الراهنة للمسائل ذات الصلة المتعلقة بوقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي، قدمه الدكتور جون بوري، رئيس البحوث، والدكتور جون كينغ، زميل أبحاث. وألقى العرض الضوء على الجهود التاريخية المبذولة لتنظيم أو إلغاء استخدام الأسلحة النووية من خلال إطار فردي وثنائي ومتعدد الأطراف لنزع السلاح، فضلاً عن استكشاف الخطوات الممكنة اتخاذها للمضي قدماً في نزع السلاح النووي. وأعقب العرض مناقشة تفاعلية بغية التوصل إلى تفاهم مشترك بشأن هذه المسائل.

٢ - وخلال المناقشة التفاعلية، تبادل الوفود الآراء ذات الصلة بشأن مختلف النهج الرامية إلى وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي. وشدد على أن مؤتمر نزع السلاح، بوصفه الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف الوحيدة المعنية بمسائل نزع السلاح، ينبغي أن يواصل جهوده من أجل الإسهام بشكل إيجابي في السلام والأمن الدوليين. وكي يضطلع مؤتمر نزع السلاح بولايته، أكد بعض الوفود الحاجة إلى حوارات بناءة تستند إلى الثقة بين الأعضاء.

٣ - وأعربت الوفود عن تقديرها للخبيرين على عرضيهما وعن دعمها للعمل مع معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح مستقبلاً.

باء - التوصل إلى تفاهم بشأن المجالات المشتركة في مؤتمر نزع السلاح آخذة في الاعتبار جميع الآراء والمقترحات ذات الصلة في الماضي والحاضر والمستقبل؛

٤ - أكدت وفود الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية من جديد الرأي القائل إن المعاهدة هي حجر الزاوية في النظام العالمي لعدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي، وشددت على دور المعاهدة في منع الانتشار الرأسي والأفقي للأسلحة النووية، وتحقيق نزع السلاح النووي وفقاً للمادة السادسة منها. وأشار إلى أن صون السلام والأمن والاستقرار، وإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية كجزء من نظام قائم على القانون الدولي، يتطلب مشاركة جميع الدول على نحو شامل.

٥ - وألقي الضوء خلال هذه الدورة على النهج التي تؤدي إلى نزع السلاح النووي. وأعرب بعض الوفود عن تأييدها لوضع اتفاقية شاملة بشأن الأسلحة النووية، تحدد أشكال الحظر، والواجبات العامة، والترتيبات العملية لنزع السلاح النووي خلال مدة زمنية محددة وبصورة فعالة وقابلة للتحقق ولا رجعة فيها. واعتبرت هذه الوفود أن عملية التفاوض على هذه الاتفاقية والمضي في المفاوضات إلى نهايتها ينبغي أن تشمل برنامجاً مرحلياً للإزالة التامة للأسلحة النووية

ضمن إطار زمني محدد. ورأت أن هذه الاتفاقية تشكل ترتيباً قانونياً غير تمييزي وقابل للتحقق الدولي يمكن أن يعطي للدول ضمانات بأن الأسلحة النووية وجميع المرافق ذات الصلة قد دُمّرت بطريقة شفافة ولا رجعة عنها وبأنه لا توجد أي أسلحة جديدة في طور الإنتاج.

٦- ومن جهة أخرى، رأى عدد من الوفود أن من الخيارات الممكنة التوصل إلى اتفاق إطاري يشمل مجموعة من الصكوك التي يعزز بعضها بعضاً وتتناول بصورة تدريجية شتى جوانب عملية نزع السلاح النووي، أو اتفاقاً أولياً يتضمن الخطوط العريضة متبوعاً باتفاقات أو بروتوكولات فرعية يمكن أن تؤدي تدريجياً إلى إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. ومن شأن نهج من هذا القبيل، من وجهة نظر هذه الوفود، أن يتيح المرونة ويفسح المجال لتدابير بناء الثقة ويسمح بتحقيق انتقال سلس نحو نزع السلاح النووي، مراعيًا في الوقت نفسه شواغل جميع الدول. وقد لا ينص بالضرورة على إطار زمني محدد لانتهاء من إزالة الأسلحة النووية. واقتُرِح التفاوض على اتفاق أو بروتوكول فرعي أولي من شأنه أن يحظر استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها.

٧- وفي الوقت نفسه، أعربت عدة وفود عن تأييدها لاتباع نهج تدريجي. ويهدف النهج التدريجي إلى إيجاد وإدامة عالم خال من الأسلحة النووية من خلال اتخاذ خطوات عملية وفعالة تراعي السلامة والأمن. ويشدد هذا النهج أيضاً على أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تتضمن أصلاً التزامات تعاهدية تتعلق بنزع السلاح النووي، تربطها بنزع السلاح الكامل والشامل. وبما أن المعاهدة تعتبر الأساس، تستطيع جميع الأطراف، بما فيها الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها، أن تعمل معاً على وضع اللبنات الأساسية للهيكل العالمي لنزع السلاح، بدءاً بالتعجيل في إنفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والشروع في مفاوضات بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لاستخدامها في صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. ويرى مؤيدو هذا النهج كذلك أن نزع السلاح الفعلي والمستدام يجب أن يأخذ في الاعتبار أيضاً البيئة الأمنية الدولية، دون إغفال الشواغل الأوسع نطاقاً المتعلقة بالخطر الذي تشكله الأسلحة النووية. وذكر أيضاً أن نزع السلاح الفعلي يجب أن يكون شاملاً وأن تشترك فيه الدول الحائزة للأسلحة النووية التي تضطلع بمسؤوليات خاصة في هذا المجال، بطرق عملية تبني الثقة اللازمة للمضي في خفض هذه الأسلحة. ورأى بعض الوفود أن العديد من التدابير المقترحة في إطار النهج التدريجي تعكس الالتزامات الحالية التي تحظى بتوافق في الآراء.

٨- وأعرب بعض الوفود عن ارتياحها لاعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية في ٧ تموز/يوليه ٢٠١٧. وسلطت الضوء على القاعدة القانونية التي حددتها المعاهدة، التي تسد، برأيها، ثغرة قانونية في الهيكل القانوني القائم بشأن الأسلحة النووية. وأكدت أن معاهدة حظر الأسلحة النووية تمثل تدبيراً فعالاً بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كونها أرسيت حظراً ملزماً من الناحية القانونية يتعلق بالأسلحة النووية. وشددت هذه البلدان على أن معاهدة حظر الأسلحة النووية جاءت مكملية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ووضعت لتعزيز النظام القائم المتعلق بنزع السلاح وعدم الانتشار النووي.

٩- وأعربت وفود أخرى عن معارضتها لمعاهدة حظر الأسلحة النووية، مشددة على وجود رابط أساسي بين التقدم في مجال نزع السلاح والبيئة الأمنية الدولية. وأكدت أن معاهدة حظر

الأسلحة النووية لن تسهم في خفض الأسلحة النووية أو تحديدها. ولاحظ بعض الوفود أن معاهدة حظر الأسلحة النووية ليست جزءاً من القانون الدولي العرفي، وبالتالي لا يمكن أن تلزم إلا أطرافها. وأعرب عن القلق من أن معاهدة حظر الأسلحة النووية قد تنشئ نظاماً تعاهدياً يتعارض مع معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ويهدد بتقييدها.

١٠- وخلال المناقشة، تناول بعض الوفود الحاجة إلى التقريب بين وجهات النظر المختلفة للدول الأعضاء إزاء معاهدة حظر الأسلحة النووية.

١١- وأشار بعض الوفود إلى عدم جواز الممارسة التي تنتهك المادتين الأولى والثانية من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والمتمثلة في مشاركة الدول غير النووية في عمليات تنطوي على استخدام الأسلحة النووية، وشددت على ضرورة الامتناع عنها.

١٢- وتطرق بعض المندوبين أيضاً إلى ما يخلفه تفجير سلاح نووي من تداعيات إنسانية كارثية، مع الإشارة إلى المؤتمرات التي عقدت في أوصلو، النرويج، وناياريت، المكسيك، وفيينا، النمسا. ووجهوا الانتباه إلى ما قالوا إنه الطابع العشوائي لتفجير الأسلحة النووية. وأشاروا إلى أن آثارها المدمرة قد تتجاوز الحدود الوطنية، وارتأوا أن السبيل الوحيد للوقاية من تفجير سلاح نووي، سواء أكان متعمداً أو نتيجة خطأ أو سوء تقدير، هو ضمان إزالة الأسلحة النووية بالكامل، والتأكد من عدم إنتاجها أبداً. وفي هذا الصدد، أعرب بعض الوفود عن القلق إزاء برامج التحديث المستمر للترسانات النووية القائمة.

١٣- واعترف بعض الوفود الأخرى بأهمية البعد الإنساني، وسلطت الضوء على أهمية الاعتبارات الأمنية، وأكدت الحاجة الماسة إلى تعزيز الظروف الدولية التي تجعل امتلاك أسلحة نووية للحفاظ على الأمن الوطني والعالمي غير ضروري.

١٤- وطُرح خلال المناقشة مبادرات ترمي إلى دعم جهود نزع السلاح النووي، من خلال فريق الشخصيات البارزة المعني بإحراز تقدم هام في نزع السلاح النووي، على سبيل المثال. وأعرب بعض الوفود، في هذا الصدد، عن رأي مفاده أن هذه المبادرات تتيح منبراً لمناقشات تحاورية تشارك فيها الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها لإيجاد أساس للتقريب بين مختلف النهج الرامية إلى إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

جيم- النظر في اتخاذ تدابير فعالة، بما فيها الصكوك القانونية من أجل المفاوضات

١٥- خلال المناقشة المتعلقة بالنظر في التدابير الفعالة، بما في ذلك الصك القانوني للتفاوض، أعربت وفود الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عن آراء مفادها أن المادة السادسة من المعاهدة لا تزال الإطار التوجيهي للتدابير الفعالة في مجال نزع السلاح النووي. ورأت وفود أخرى من الدول الأطراف في المعاهدة استمرار صلاحية "الخطوات العملية الثلاث عشرة للجهود المنهجية والتدرجية لتنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية" المتفق عليها في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي ٢٠٠٠، و"خطة العمل المؤلفة من ٦٤ نقطة"، ولا سيما إجراءاتها المحددة البالغ عددها ٢٢ إجراءً والمتعلقة بنزع السلاح النووي والمتفق عليها في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠. ودعا البعض إلى التنفيذ العاجل للخطوات والإجراءات المبينة في الوثائق الختامية المتفق عليها.

١٦- وأبرز بعض الوفود الحاجة إلى تعزيز التعاون بين المناطق الخالية من الأسلحة النووية كوسيلة لاتخاذ تدبير فعال يرمي إلى حظر الأسلحة النووية، وإنشاء مناطق جديدة خالية منها للمساهمة في التدابير الفعالة. وشدد بعض الوفود على أن التعجيل في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط يشكل أولوية تنفيذاً للقرار الذي اعتمدته مؤتمر استعراض وتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط. وشدد بعض الوفود أيضاً على أهمية التعجيل في استكمال وضع معاهدة إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا.

١٧- ودعا بعض الوفود إلى التعجيل في إجراء مفاوضات لإبرام معاهدة غير تمييزية يمكن التحقق منها دولياً بصورة فعلية لحظر إنتاج المواد الانشطارية بغرض استخدامها في الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، كتدبير من شأنه أن يسهم في نزع السلاح النووي. وأشار بعض الوفود إلى أن المفاوضات بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية بغرض استخدامها في الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى ينبغي أن تتم فقط في مؤتمر نزع السلاح وفي إطار برنامج عمل متوازن وعلى أساس الوثيقة CD/1299 المؤرخة ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٥ والولاية الواردة فيها. وذكرت عدة وفود أن هذه المعاهدة ينبغي أن تركز فقط على حظر إنتاج المواد الانشطارية في المستقبل. ورأى بعض الوفود أهمية العمل، في انتظار إبرام معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، على إعلان ومواصلة الوقف الاختياري لإنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية. ورأت وفود أخرى أن معاهدة تتناول المواد الانشطارية يجب أن تشمل المخزونات القائمة في نطاقها كي تكون تدبيراً حقيقياً وفعالاً لنزع السلاح النووي. واعتبرت الوفود الوقف الاختياري من جانب واحد لإنتاج المواد الانشطارية قليل الأهمية بالنظر إلى أن هذه التدابير الطوعية لا يمكن التحقق منها ويمكن الرجوع عنها.

١٨- وشدد بعض الوفود على الحاجة الملحة إلى إبرام صك عالمي غير مشروط وملزم قانوناً يؤمن بشكل فعال الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ريثما تتحقق الإزالة الكاملة للأسلحة النووية.

١٩- وعلاوة على ذلك، شدد بعض الوفود على الحاجة الملحة إلى التعجيل في دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ، كخطوة ملموسة نحو إزالة جميع الأسلحة النووية. ودعت هذه الوفود "دول المرفق الثاني" المتبقية إلى التوقيع والتصديق على المعاهدة دون تأخير.

٢٠- ولاحظ بعض الوفود تدهور البيئة الأمنية الدولية. وشددت على أهمية تهيئة الظروف التي من شأنها أن تيسر تحقيق عمليات خفض كبيرة أخرى في الترسانات النووية، بما في ذلك تدابير بناء الثقة وبذل الجهود للتخفيف من العداء والتوتر بين الدول - ولا سيما بين الدول الحائزة للأسلحة النووية. ورأى بعض الوفود أيضاً أهمية إجراء حوار لتجاوز الخلافات في المواقف بين الدول.

٢١- ولاحظ بعض الوفود أيضاً مساهمة التدابير الثنائية في مجال نزع السلاح النووي في التقدم الكبير المحرز حتى الآن. وسلط البعض الضوء على أهمية بدء المفاوضات بشأن مرحلة ما بعد المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها.

٢٢- وأكد بعض الوفود أن عملية نزع السلاح النووي لا يمكن إخراجها من السياق الاستراتيجي العام، وأن المزيد من التقدم في هذا المجال يتطلب مراعاة المجموعة الكاملة من الجهات الفاعلة، التي تؤثر على الأمن والاستقرار الدوليين. وشددوا على أن جهود المجتمع الدولي في مجال نزع السلاح النووي ينبغي أن تتركز في الوقت الراهن على تهيئة الشروط المسبقة الضرورية لمزيد من الخطوات.

٢٣- وناقش بعض الوفود أيضاً مساهمة التدابير الأخرى التي يمكن أن تسهم في نزع السلاح النووي بما في ذلك التحقق والشفافية والحد من المخاطر، التي تعد هامة لإمكانية التحقق من نزع السلاح النووي وبطريقة لا رجعة فيها.

٢٤- ونوقش دور التحقق والحاجة إلى وضع نظام للتحقق من نزع السلاح النووي. واعتبرت الوفود وضع آلية قوية وذات مصداقية للتحقق والامتنال عنصراً أساسياً لإيجاد وصون عالم خال من الأسلحة النووية. ورأت تلك الوفود أن التحقق عنصر مهم في ضمان التقيد بأي ترتيبات مستقبلية بشأن نزع السلاح النووي والامتنال لها. ويرى بعض الوفود أن أفضل طريقة لمعالجة مسألة التحقق من نزع السلاح النووي هي معالجتها في سياق معاهدة معينة، وليس بطريقة مجردة أو كغاية في حد ذاتها.

٢٥- ورحبت عدة وفود بالجهود الرامية إلى تطوير قدرات التحقق من نزع السلاح النووي. وفي هذا الصدد، رحبت ببدء عمل فريق الخبراء الحكوميين الذي أنشئ بموجب قرار الجمعية العامة ٦٧/٧١ لينظر في دور التحقق في النهوض بنزع السلاح النووي. وشدد بعض الوفود على أهمية الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح (د ١-١)؛ ومبادئ التحقق الستة عشر التي وضعتها هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة التي أنشئت عام ١٩٩٨؛ وأعمال فريق الخبراء الحكوميين السابقين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٥؛ وتقرير فريق خبراء الأمم المتحدة المنشأ عام ٢٠٠٦ كمراجع لنظام التحقق العالمي.

٢٦- ونوه بعض الوفود أيضاً بعدد من المبادرات في مجال التحقق، بينها الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي، وفريق الخبراء الحكوميين التابع للأمم المتحدة الذي يواصل عمله بشأن التحقق من نزع السلاح النووي. واعتبرت هذه الوفود المبادرات سبلاً لبناء الثقة، وتحديد ومعالجة التحديات المرتبطة بالتحقق من نزع السلاح النووي. بيد أن بعض الوفود الأخرى أكدت أن هذه المبادرات ليست شاملة، وأنها أطلقت خارج إطار الاتفاقات والهيئات ذات الصلة مثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومؤتمر نزع السلاح.

٢٧- وشدد بعض الوفود على أن أي نظام للتحقق من نزع السلاح النووي يجب أن يوازن بين الشواغل الأمنية الوطنية والوصول إلى المستوى المطلوب من الضمان. وشدد بعض الوفود على أن تدابير التحقق من نزع السلاح النووي لا يمكن توحيها إلا في إطار اتفاقات فعلية لتحديد الأسلحة كما ينبغي أن تتناسب مع حجم وطبيعة التزامات الأطراف. ورأت وفود أخرى أنه بينما يمثل التحقق عنصراً هاماً من عناصر نزع السلاح النووي، فإنه ليس شرطاً مسبقاً لوضع صك ملزم قانوناً بشأن نزع السلاح. وعلاوة على ذلك، اقترحت عدة وفود أنه بالنظر إلى الطابع التقني للتحقق النووي، فإن بوسع مؤتمر نزع السلاح أن يجري حواراً بين الخبراء بشأن التحقق.

٢٨- وسلطت عدة وفود الضوء على أهمية زيادة الشفافية في بناء الثقة، وتيسير الحوار، وتعزيز الفهم. وأشارت إلى أهمية تعميق المناقشة في مؤتمر نزع السلاح حول السياسات والعقائد الأمنية للدول.

٢٩- ونوقشت أيضاً مسألة الحد من المخاطر وارتباطها بوقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي. كما نوقشت مسألة الحد من الخطر النووي كجزء من المناقشة التي جرت في الهيئة الفرعية ٢ حول منع الحرب النووية، بما في ذلك جميع المسائل ذات الصلة. ورأى بعض الوفود أن خطر تفجيرات الأسلحة النووية المتعمدة أو العرضية أو التفجيرات عن طريق الخطأ أو غير المأذون بها سيستمر طالما وُجدت الأسلحة النووية وأن السبيل الوحيد للقضاء على هذا الخطر هو الإزالة التامة للأسلحة النووية.

٣٠- وأكد بعض الوفود ضرورة اتخاذ الدول تدابير ملموسة لتقليص دور الأسلحة النووية في عقائدها الأمنية الوطنية والتخلي عن سياسة الردع النووي القائمة على المبادأة باستخدام الأسلحة النووية، وتخفيض درجة الاستعداد التعبوي لمنظومة الأسلحة النووية، والامتناع عن نشر الأسلحة النووية في أراضي دول غير حائزة للأسلحة النووية. ودعا بعض الوفود أيضاً إلى تناول موضوع الربط بين نزع السلاح النووي والردع بالقوات والأسلحة والعقائد التقليدية، فضلاً عن الأنواع الجديدة من منظومات الأسلحة المزعزة للاستقرار. وأشارت وفود أخرى إلى الخطوات التي اتخذت بالفعل للحد من المخاطر، مع الإشارة إلى أن بعض الخطوات المقترحة ستكون بالفعل مزعزة للاستقرار في حال تنفيذها.

٣١- وأشارت عدة وفود إلى الحاجة إلى مواصلة استكشاف وتحديد المقصود من عبارة "الحد من الخطر النووي"، والحاجة إلى منتدى قائم بذاته ضمن إطار مؤتمر نزع السلاح لمناقشة هذه الجوانب التي تشملها ولايته.